مجلة العلوم الإنسانية ـــــــــ عدد47 - جوان 2017 ، ص.ص. 213 - 228 ـــــــــ

نحو صياغة نموذج معرفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية

د.عبداللطيف بوروبـــي
كلية العلوم السياسية
جامعة قسنطينة**3**
الجزائر

ملخص:
تثير العلاقة بين مفهوم الأمن و سلوكات الفواعل الدولية عدة إشكالات على المستوى الأكاديمي أو الميداني، تجعل من فهم طبيعتها و مخرجاتها تفسر في ظل البحث عن المزاوجة بين تأصيل مفاهيمي توافقي جديد،و مقاربة مفسرة تقوم على وصف علمي دقيق،حيث وضع مؤشرات واقعية تشمل الجانب الإقتصادي،و الإجتماعي،والسياسي وخاصة الأمني،بالإضافة إلى معايير تصنيفية تكون وفق مصادر محلية ،وإقليمية ،ودولية.
ساد في تفسير النسق المعرفي لمفهوم الأمن وفق العلاقة السابقة **توجهين نظريين** مختلفين في المنطلقات تقوم عليهما فرضية الدراسة،**فالتوجه النظري الاول** يجعل من إستمرار هيمنة المقاربات المفسرة للسلوك الدولي للفواعل على توجهات البحث في هذا الموضوع في ظل نقاش بين الاتجاه الوضعي وما بعد الوضعي يسوده في الظرفية الراهنة تحليل وفق مقاربة بنائية تتجاوز الحتمية والفصل بين الفاعل الدولي والبنية الدولية كما ذهب إلى ذلك الوضعيون،و إنما تربط بينهما.**أما التوجه النظري الثاني** يبحث في القطيعة مع ما سبق من خلال محاولة صياغة مقاربة جديدة في ظل توفر شروط وظروف جديدة لذلك بتقديم مقاربة ما بعد بنائية في تفسير السلوك الدولي.
تكمن أهمية الأمن في أنه جوهر التحليل في السلوك الدولي،و أنه أسلوب رئيسي لتفسير تطور النسق المعرفي للدراسات الأمنية،وفق منهجية قائمة على نماذج معرفية كلية وأخرى تفكيكية مختلفة والتي من بينها مفهوم المعضلة الأمنية و المآزق الأمني بين الفواعل الدولية ،والتي جعلت من إشكالية الأمن في السياسة الدولية هي جوهر التحليل للتفاعلات الدولية الراهنة.
تتمحور أهداف الدراسة في محاولة **تفسير مفهوم الأمن بنسق معرفي جديد مقترح ما بعد بنائي** ،بو**ضع منطلقات إبستمولوجية جديدة** ،نعتبرها مدخلات لفهم تطور التنظير في الدراسات الأمنية مستقبلا.
الكلمات المفتاحية: مفهوم الأمن ،التنظير،التطور،من أمن الوسائل إلى امن الأهداف،مقاربة ما بعد بنائية.

Abstract:
The relationship between the concept of security and interactions with international actors in the current international situation raises several problems whether at the academic or at field level that makes the interpretation of the nature of this relationship understandable in the light of an accurate scientific conceptualization by establishing realistic indicators including the economic side, the social, and political; in addition to a set of classification criteria according to local, regional, and international sources.

مقدّمة:

تثير العلاقة بين تغير مدلول مفهوم الأمن في الممارسة و كمخرج من مخرجات العولمة العدة عدة إشكالات على مستوى المفاهيم والمقاربات المفسرة للظواهر الدولية،حيث يقوم تطور المعرفة العلمية الإنسانية على المزاوجة بين المقاربات النظرية والمقاربات المنهجية كبناء للدراسة،فتطورها مرتبط بفهم واقعي ومنطقي لمختلف الظواهر

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،الجزائر2017

The importance of the concept of security in international relations is as a key method to interpret the evolution Security and Strategic Studies according to a methodology based on cognitive analytical models where the concept of security dilemma between international actors are included. The latter has made the problem of security in international politics the essence of analysis in the current international interactions.

The aim of this study is to determine the various internal factors influencing the international trends which contribute to the evolution of the concept of security.

The study attempts to explain the concept of security from a new perspective by using post -Constructivism approach, and to identify strategies and security policies where the development of different ontological perspectives is needed for the interpretation of the concept. The results will enable us to the understanding of the evolution of theorization in security studies in the future.

Key words: the concept of security, endoscopy, development, security of the means to security objectives,post-Constructivism.

التي تحدد مجالها الفكري والمعرفي بمختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة،والدقيقة منها من جهة أخرى على حد سواء وفق وصف علمي دقيق.

تزامن تاريخيا نمو المعرفة العلمية الإنسانية المرتبطة بظاهرة الأمن بالتطور الذي حصل في المجتمعات الغربية على عدة أصعدة منذ القرن السابع عشر،مع ظهور حركات علمية مختلفة جاءت في تصورات،وأفكار ،ونظريات الفكر الوضعي والقائم على التحليل التجريبي- المادي (التحليل الأمبريقي) اللاديني باعتباره عائم أمام تطور المعرفة من منطلق أنه أحكام مسبقة ساهمت في تطور المعرفة الإنسانية العلمية ،وسمحت إلى تفسير وفهم مختلف الظواهر الاجتماعية بطريقة عقلانية.

إذن تعتبر الظاهرة الاجتماعية الأصل في ظهور مختلف الظواهر الإنسانية،فالظاهرة السياسية في الأصل ظاهرة اجتماعية كما هو الحال بالنسبة للسلوك الدولي،حيث كان الاهتمام بتطور العلوم الاجتماعية والإنسانية في بداياتها ضمنيا تطور لمختلف المقاربات السياسية، حيث الاستعانة بأدوات التحليل منهجية جديدة عن تلك السائدة في العلوم الاجتماعية.

ساهم التطور التاريخي المرتبط بفترات زمنية متتالية في تطور العلوم الاجتماعية بشكل جلي في القرن العشرين ببروز حقول معرفية عدة لم تكن من قبل موجودة،ومناهج بحث جديدة لها قدرة أكبر على فهم وتفسير الظواهر حيث جاء الربط بين المقاربات المختلفة و المناهج و أدوات التحليل جديدة وفق علاقة سببية تفسيرية قائمة على الربط بين الفكر والمنهج،دافع لتطور المعرفة العلمية في الدراسات الأمنية.

أ-**إشكالية الدراسة**:عملت نهاية الحرب الباردة كمرحلة تاريخية جديدة على إعادة تشكيل النقاشات الفكرية حول نظرية العلاقات الدولية من جهة، وتطور مفهوم الأمن من خلال تحليل بنائي تطوري من جهة أخرى، بعيدا عن هيمنة التحليل **نيوواقعي- نيوليبرالي** الذي ساهم بشكل كبير في بلورة مقاربات تلك المرحلة الدولية. فبروز مقاربات ومناهج بحث جديدة تتعدى الطرح التقليدي،كان له الأثر في تحليل أمكن من الربط بين الظواهر التي تخضع إلى التحليل لم يكن في السابق ممكن الربط فيما بينها.

فارتبط مفهوم الأمن كجوهر التحليل في ميدان العلاقات الدولية بالبحث عن كيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين بظاهرة الصراع والتي ارتبطت بظاهرة معقدة أخرى والمتمثلة في الحرب،فكانت مجموعة من الترتيبات الأمنية تطورت تاريخيا نتيجة لما بعد الحروب الدولية،حيث مع كل مرحلة تحول وتغير في بنية النظام الدولي القائم هناك ثورة في التنظير،تجعل من مراجعة المفاهيم والمقاربات المفسرة للسلوك الدولي لمختلف الفواعل الدولية تختلف من حيث الأهداف عما سبق.

فمثلا جاءت بعد الحروب الدينية التي عرفتها أوروبا كمركز للعالم 1618-1648،معاهدة وستفاليا 1648 بهدف وضع تصور شامل لبناء السلم و الأمن في أوروبا والحفاظ عليه وكيفية التعامل بين القوى الكبرى آنذاك.تلتها الحروب النابليونية والتي انتهت بمؤتمر فيينا 1815،والذي جاء بهدف وضع أسس ذات طبيعة بنيوية لهيكل النظام الدولي آنذاك بين القوى الأوروبية الكبرى كمركز للعالم.ثم هيكل تنظيمي دولي جديد بعد الحرب العالمية الأولى والمتمثلة في عصبة الأمم 1922 ،و منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945.

إذن هيمنة المقاربات الأمنية على تفسير السلوك الدولي لفترة الحرب الباردة،نتيجة تأثير انقسام العالم إلى كتلتين متناقضتين إيديولوجيا الرأسمالية والاشتراكية،ومتصارعتين في ظل تحالفات عسكرية واقتصادية،وحمى سباق التسلح.انتهى الصراع الصفري والذي قام على مسلمة جوهرية القائمة على الإيحاء بالخوف (ربح طرف هو خسارة للطرف الأخر) ،بزوال أحد أطراف الصراع وهذا تدعيم للطرح الواقعي القائم على أساس معادلة صفرية لا تنتهي بخسارة طرف ولكن بزواله.مما جعل المفاهيم والمقاربات تختلف بإختلاف الظرفية الدولية ،وبنية النظام الدولي السائد.

حيث تبرز إشكالية الدراسة في إن أسلوب دراسة العلاقات الدولية في تطور مستمر، سواء على مستوى الفكر،أو الموضوع ،أو المنهج و هذا ما قد يؤدي إلى صعوبة التحكم في مستوى التنظير من جهة،ومن جهة أخرى في التسيير العقلاني له نظرا للاختلاف في الأفكار والنظريات التي حددته،حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية في ظل نظام دولي فوضوي قائم على التنافس في ظل الخوف،والذي قد يؤدي إلى الصراعات والحروب،وكيفية تحقيق التعاون مع قلة الموارد الأولية و انعدامها أحيانا.

جاءت النقاشات الفكرية بعد الحرب العالمية الثانية تبحث عن مقومات وشروط بناء نظرية عقلانية شاملة للجانب الثقافي،و الاقتصادي،والاجتماعي،والسياسي في العلاقات الدولية،وتشمل حلول للمشاكل الدولية المطروحة خاصة منها الأمنية وفق نسق معرفي كلي،ثم توجه منهجي مغاير معتمدا على نماذج معرفية تفكيكية.

ب-الأسئلة الفرعية: إن أسلوب دراسة السلوك الدولي في تطور مستمر على المستوى المقاربات النظرية أو المنهجية حيث هناك مجموعة من الأسس النظرية هي منطلقات لتوجهات بحثنا والمرتبط بمراجعة ماهو موجود واقتراح مقاربة ما بعد بنائية من خلال نحو صياغة مقاربة نظرية بمراجعة النقاش المعرفي المحصور في الاتجاه الوضعي وما بعد الوضعي وفق:

- فما المقصود بالتنظير في العلاقات الدولية و في الدراسات الأمنية؟ولماذا تعطي لها هذه الأهمية؟
- فيما تكمن هيمنة الاتجاه الوضعي وما بعد الوضعي من خلال مراجعة وفق أهمية التحليل الما بعدي (النقدي)؟

-لماذا هيمن التحليل الكلي والتفكيكي على المفاهيم والمقاربات المفسرة للسلوك الدولي ؟

-ما طبيعة مجال الدراسة كحقل معرفي مضطرب نتيجة لإستمرار المشاكل الدولية ،وغياب الآليات النظرية الثابتة المفسرة للظواهر الدولية؟

حيث إيجاد حلول لها،في ظل التركيز على التحليل الشمولي والقائم على الدراسة وفق مقاربات مرتبطة بتطور الأنظمة الدولية ،أو على توجه مغاير يهتم بالمواضيع من خلال التحليل التفكيكي التجزئي والذي يركز على مواضيع مثل الحدود ،والقومية ،والمصلحة ،والقوة ، والاعتماد المتبادل كمتغيرات مفسرة للسلوك الدولي.إذن تكمن الأسس التي نبني عليها الدراسة من خلال:

-هيمنة النقاش في الدراسات الأمنية والإستراتيجية المرتبط بالتفكير بالدولة أو بدون دولة في تفسير السلوك

الدولي للفواعل الدولية.
-تعدد المقاربات المفسرة للسلوك الدولي من المقاربات التفسيرية التي هي في تراجع إلى المقاربات التكوينية التي تعرف بروز إلى ما بعد التكوينية (من المقاربة المثالية ،إلى المقاربة الواقعية ،إلى المقاربة اللبرالية ،إلى المقاربة النقدية وخاصة تركيزنا على البنائية منها.
-تركيزنا على المقاربة البنائية والتي تعتبر أنه الواقع هو مرتبط بكيفية إدراكنا له ،ويقوم على الإرادة الإنسانية ،وهذا الأساس النظري هو نسق معرفي موحد رغم تعدد المقاربات.
ج- فرضيات الدراسة: تحدد بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة **hypothesis 1 (h1)** والتي تقوم على
إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل من خلال مجموعة من العوامل تحدد المجال الذي تفهم فيه.يتمثل المتغير التابع في مختلف المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات المفسرة للسلوك الدولي لمختلف الفواعل الدولية،أما المتغير المستقل يتمثل في ظاهرة الأمن و**منطق أمن الدولة** حيث قياس الأثر والتأثير بين المتغيرين يتطلب افتراضات تقوم على:
*وجود عدة مقاربات مفسرة للسلوك الدولي صعب من تفسير الظواهر الدولية بطريقة عقلانية.
*السياسات والإستراتيجيات الأمنية الجديدة هي مخرجات عن بنية النظام الدولي السابق.
د- منهجية الدراسة:تقوم على خطة دراسة لتطور مختلف التصورات المختلفة المنطلقات والأهداف،والتي تحدد بخطة تاريخية أين التطرق للمنظور المهيمن في تفسير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،والمنظور البديل المقترح وفق مقاربة ما بعد بنائية،والخروج من هيمنة التحليل الوضعي وما بعد الوضعي.
تطور مفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية كعلم تفسري وفق فترات تاريخية متتالية، إرتبطت حيث **المرحلة الأولى** بالطابع العسكري التقليدي منذ معاهدة وستفاليا1648 وظهور الدولة-الأمة أين تبرز أهدافه من خلال **الأمن الداخلي والدفاع الخارجي**،والتي جاءت كتنظيم شامل لمفهوم الآمن والبنية التنظيمية لكيفية تفاعل الدول آنذاك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945،والتحول من الأمن التقليدي إلى الأمن النووي.
إرتبطت **المرحلة الثانية** بالطابع النووي في مرحلة الحرب الباردة مع الإبقاء على مركزية الدولة في التحليل،ومختلف المنظمات الدولية التي جاءت كتعبير عن رغباتها مختزلة الصراع في شكله الصفري[+1،-1].
جاءت **المرحلة الثالثة** في التطور مرتبطة بمفهوم جديد لكيفية بناء السلم والآمن الدوليين والمتمثل في الآمن المجتمعي والإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة منذ التقرير الأممي حول التنمية البشرية لعام 1994.
رغم أن **الخطة التاريخية** لا تؤذي إلى إكتشاف القوانين أو بناء النظريات**[1]**إلا أن هي الأقرب إلينا لتتبع تطور مفهوم الأمن داخل نفس المجتمع الغربي(الأوروبي-الأمريكي) عبر فترات تاريخية متتالية ،والمقارنة بين مختلف الأشكال والأنماط التي حددته في بنية النظام الدولي السائد ،و تتبع تطور المتغير والمتمثل في نمط التي تحدد الأمن،وأشكاله المختلفة(النمط يحدد طبيعة العلاقة قد ثنائية أو متعددة الأطراف،والنوع يحدد شكل العلاقة قد تكون ذات طبيعة عسكرية ،أو اقتصادية).
ه- المنهج: تقوم العلاقة التكاملية بين المنهجية والمنهج من أن مختلف الدراسات المرتبطة بتطور مفهوم الأمن ،وفق عملية المقارنة بين الأفكار بالاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) بالبحث عن التجريد للوصول إلى اكتشاف قوانين وبناء نظريات في الأمن و كيفية بناء السلم والأمن الدوليين.
إن تعدد المقاربات المفسرة للأمن في السلوك الدولي دال على غياب إجماع في تحديد وتوحيد المفهوم، فطبيعة اختيارنا للإطار النظري للدراسة ،وكيفية فهمه تمكننا من تحديد منطلقات التحليل والأهداف المرجوة،فقد نصطدم في ظل وجود عدة مقاربات بالتبيان وأحيانا التناقض بين المداخل الفكرية.
و-الصعوبات: إن هيمنة التحليل السياسي والقانوني على تفسير علم العلاقات الدولية،قد يجعلنا نعاني من صعوبة والمتمثلة في اختزالنا لباقي التحاليل التي تتعدى هذا الطرح هذا من جهة ،ونعاني من صعوبة

هيمنة الفكر الوضعي والمرتبط بتفكير بالدولة وكيفية قيامها بوظيفة تحقيق الأمن مع وجود تصورات وأفكار تتعدى ذلك وتطالب بفكر ما بعد وضعي والتفكير بدون دولة من جهة أخرى.
كما تظهر صعوبة أخرى أنه في ظل إمكانية فشل إقتراح المقاربة المتمثلة في ما بعد البنائية تستمر المشاكل وتتضاعف.حيث هيمنة التصور السابق والرغبة في صياغة تصور جديد قد يجعلنا نصطدم بمشاكل من نوع أخر أننا نتخلى عن المفاهيم والمقاربات الموجودة ولا نقدم بديل،ومن ثم تتضاعف المشاكل الأبستمولوجية.

ز- أهداف الدراسة: هناك حاجة إلى مراجعة التنظير في الدراسات الأمنية الدولية لتوفر مجموعة من المواضيع تحدد بظواهر دولية ومناهج و مقاربات جديدة،والتحول في بعض المسلمات التي كانت قائمة في النظام الدولي لمرحلة الحرب الباردة وبعده،يجعلنا نسعى إلى تقديم قراءة جديدة ، من خلال اعتبار أن هذا التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة اكبر على تفسير أدق لماهية الأمن الشامل وماهية الخطر الشامل من خلال اكتشاف تفاسير جديدة كان من الصعوبة بمكان ربطها في السابق بالظواهر الجديدة الحالية مثل العولمة،و حل الأزمات الدولية،و الأمن المجتمعي والإنساني،و الأمن الثقافي، و الأمن الصحي.

المحور الأول-التقليد البحثي: حتمية الأمن في السلوك الدولي للفواعل الدولية

يرتبط البناء العضوي لدراسة التنظير في الدراسات الأمنية في المجال المعرفي العلاقات الدولية بثلاثة مقاربات مفسرة مقترحة في ترابطها تشكل لنا الإطار النظري والتطبيقي للدراسة.أما المقاربة الأولى فمفاهيمية مرتبطة بالتأصيل المفهوماتي لمصطلح الأمن ،والمقاربة الثانية تنظيمية تعنى بالتطور التاريخي للمفهوم وأسباب ظهوره وفق عقلانية زمنية،أما المقاربة الثالثة فغائية مرتبطة بالأهداف والغايات المرجوة من الدراسة.حيث نقوم بالربط بين المقاربات الثلاث كتحليل شمولي للأمن،ونسعى إلى تفادي الاختزال أي تغليب مقاربة على حساب أخرى.

1- **نحو مقاربة مفاهيمية توفيقية:**يعتبر الأمن من الظواهر الاجتماعية المهمة في حياة الإنسان منذ القديم باعتباره تكرار لحالات إجتماعية التي يعيشها، له أهمية في تحقيق التنمية و الرفاه الاجتماعي.فالاهتمام أنصب على مفهوم الأمن في ظل اتجاهين رئيسين من أن السياسة الدولية علم تفسيري للسلوك الدولي**[2]** من خلال:

-الاتجاه الأول:يركز على مواضيع الأمن في السلوك الدولي من خلال الربط فيما بينها،ولا يختزل عامل على عامل من منطلق تحليل كلي**[3].**وفق مقاربة تحليلية شمولية،فكان الاهتمام بالدولة ،والسيادة،والدفاع والسلطة،والقوة ،وكيفية انتقالها ،وانتشارها ،وتحولها سواء وفق تحليل مثالي **[4].** أو واقعي**[5]** .أين هيمنة في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية مبادئي الفكر المثالي والتي كانت لأفكار الرئيس الأمريكي آنذاك ودروو ويلسون الأربعة عشر حول السلم والأمن الدوليين،وسرية التفاوض وعلنية النتائج من جهة الأثر الكبير بالإضافة إلى إيجاد تنظيم دولي كبير والمتعلق بعصبة الأمم ،ومن جهة أخرى أفكار ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي جاءت وفق مقاربة واقعية أين القوة العسكرية عامل محدد في أي تحليل حيث تعمل الدولة من خلال طموحاتها على الإحاطة بنظام الأمر الواقع في ظل الفشل في منع وقوع حرب عالمية ثانية.

-الاتجاه الثاني :يقوم على التركيز على بعض العوامل دون أخرى،فكان الاهتمام بالفرد وكيفية تحقيق الرفاه،والمعتقدات، والهوية من منطلق تحليل تجزيئي (تفكيكي) **[6]** بعدم الربط بين العوامل وإنما المقارنة أو المقابلة والتركيز على دراسة الحالة أو الحالات بالمقارنة خاصة.

فجاءت التعاريف المختلفة لمفهوم الأمن بأهداف وغايات محددة بمنطلقات ،وبمنهجية قائمة على التحليل الكلي في المنطلقات أحيانا أو تحليل جزئي في الأهداف، من خلال أن مختلف التعاريف المحددة لمفهوم الأمن تفهم وفق تصورات مرادها إلى منطلقات و أهداف.جاءت التعاريف في ظل مستويات تصنيفية تختلف من حيث المنطلقات المنهجية:

أ-التحليل الكلي في تعريف الأمن:يحدد تعريف الأمن من خلال الربط بين المتغيرات والعوامل في تصور شمولي واحد دون اختزال التعريف في عامل محدد،حيث جاءت التعاريف مرتبطة

بالسيادة،والحدود ،والقومية.من ذلك أن الدولة تعمل على تحقيق أمنها من خلال عملية حسابية تفاضلية للمكاسب "[7].فالأمن هو حماية مصالح الدولة ورعاياها والقيم السائدة مهما كانت مستويات ذلك فهو محدد بقيم مجردة.فالمصلحة مصالح وبتعددها تتعد أشكال الأمن ،حيث هيمن الطرح الواقعي والقائم على بعد مفاهيمي تأصيلي قائم على التعاريف الكلية الاستدلالية.

كما عرف هنري كيسنجر فعرف الأمن على انه:"مختلف التصرفات التي يسعى معها المجتمع إلى الحفاظ على حقه في البقاء"[8] فالأمن محدد بعامل محدد والمتمثل في حق البقاء.ومن ثم هذا محدد بمدى إمتلاك القوة وتطورها،وفق مقاربة واقعية شمولية التنظيم والفلسفة.

في كتابه"جوهر الأمن عرف روبرت مكنمارا الأمن ":"أنه في علاقة تفسيرية سببية مع التنمية،حيث من دونها لا يوجد امن ،وأن الدولة التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل ببساطة أمنة"[9]حيث الأمن محدد بعامل محدد والمتمثل في التنمية.

يهدف التحليل الكلي إلى تقديم تصور مجرد لمفهوم الأمن،ولا اختزاله في عامل دون أخر،و إنما الربط بين ذلك من منطلق شمولية التحليل أي الربط بين العوامل المشكلة لمجال فهم الظاهرة الأمنية أو مفهوم الأمن. حيث يقدم لنا هذا النوع من التحليل قيم و أهداف مجردة لمفهوم الأمن وفق تصور إجرائي،بالتركيز على النسق المعرفي الكلي.

عكس التحليل الكلي القائم على تصور مجرد للأمن،يقوم التحليل التجزئي (التفكيكي)على اعتبار أنه ليس هناك تحليل كامل،ومنسجم ،وتام للمفهوم،فثمة حاجة إلى تفكيكه و اختزال العوامل التي تحدده عوض ربطها مع بعضها البعض حيث التركيز على عامل دون أخر.

ب-التحليل التجزيئي في تعريف الأمن :ساهم التحليل السلوكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على إنتشار المقاربات الجزئية في تحليل السياسة الدولية[10] بالتركيز على السلوك الخارجي للدول،أين المقاربات المنهجية المختارة تكون وفق منطلقات تختلف بإختلاف الأهداف.فجاءت المناهج التحليلية في قوالب نظرية متعددة بتعدد العوامل والمتغيرات المتحكمة في الظاهرة الدولية المدروسة.

ذهب ألكسندر واندت في تعريفه للأمن على انه:"مسألة إدراك وليست مسألة حتمية،وأن صناع القرار هم المسئولون عن ذلك ،ومن ثم المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل تصور وتمثيل عقلي،و إمكانية التخلي عن المصلحة الضيقة وبناء السلم و الأمن مرتبط بما تريده الدول"[11] معتبره مرتبطا بإرادة الدول في كيفية تحقيق رغباتها وحاجياتها ،و تفكيرها في ذلك.إلا أن التحول في مصادر التهديد،وأنواع الأخطار ،والتحول في مختلف أشكال الصراعات الدولية قد تتعدى الدول وقد تكون خارج إرادتها لوجود من الظواهر والوظائف التي تتعدى الدولة وكيفية القيام بها(البيئة،والزلازل،والأوبئة،والولاء).

يعتبر كل من باري بوزان وريتشارد ليتل أن النسق الدولي هو الظاهرة المحورية في السياسة الدولية[12] و أن الأمن باري بوزان ذهب إلى أن الأمن هو حرية من التهديد: "يفهم في ظل غياب تعريف موحد ودقيق ،وهذا ما يوفر هامش للتنظير الإستراتيجي و استخدام القوة" [13] فالأمن حسبه لا يفهم في ظل أمن عسكري فقط،وإنما يتعدى ذلك ليشمل جوانب أخرى من اقتصاد،وسياسة،ودور المنظمات الدولية ،والمجتمع الدولي.فالأمن المجتمعي يحدد بالثقافات،وحقوق الإنسان ،والمعتقدات،حيث تظهر الدولة عاجزة عن تحقيق أمنها لوحدها ،ولكن لا يمكن التخلي عليها(ليست الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية)هو أكثر من وصف دقيق وعلمي في ظل التركيز على الحالات.

تظهر أهمية التحليل التجزيئي(التفكيكي) لظاهرة الأمن الدولي في اعتبار أننا أمام مرحلة دولية جديدة من تطور المفهوم ،من خلال اعتبار كل من ألكسندر واندت ،وباري بوزان أن هناك مفهوم الأمن المجتمعي كتصور جديد،حيث أن الدولة تتخلى عن دورها الأساسي السابق في تحقيق الأمن.(إشكالية التفكير بالدولة

أو بدون دولة في الأمن على مستوى داخلي أو بالنسبة للدفاع الخارجي).

إن الاختلاف بين التحليل الكلي القائم على الربط بين العوامل في تعريف الأمن ،ولا يختزل في عامل دون أخر ،والتحليل الجزئي والقائم على تحديد عامل محدد في الأمن في ظل غياب تعريف جامع مانع،يجعلنا نتساءل هل هناك إمكانية للتوفيق بين المستويين في التحليل؟

يعتبر مفهوم الأمن وفق تصور توفيقي بين أهمية النسق المعرفي الكلي والنماذج المعرفية التفكيكية ، من أن امتلاك أكبر قوة والمتمثلة في السلام النووي لم يعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن ثم الشعور بالخوف والحرمان من الرفاهية الاقتصادية،يدفع إلى التنافس على إمتلاك القوة لما لأهمية تنامي دور الموارد الحيوية،يجعل الربط بين القوة عسكرية والقوة الناعمة الاقتصادية يظهر جليا(أهمية القوة العسكرية والاعتماد المتبادل).لكن يبقى التحليل التوفيقي لا يعبر حسب رأينا عن تحليل أصيل ،فالأمن مستويات وبالتالي من يجب أن يؤمن يحدد لنا المفاهيم والمقاربات المفسرة (المنطلقات تحدد النتائج).

فمصطلح الأمن في الظرفية الراهنة يفهم ضمن تصور جديد مراده إلى بروز ما يعرف بالأمن المجتمعي والإنساني ،والذي يفهم ضمن تصور شمولي من خلال الربط بين مختلف العوامل البيئية ،والصحية ،والثقافية .(تحليل كلي)،ومن خلال اعتبار أن مختلف الظواهر الاجتماعية تعبر عن أهداف الإنسان(تحليل تجزيئي).

نلحظ مما سبق رغم محاولة إيجاد توافق لغوي واصطلاحي إلا أن المفهوم يختلف بإختلاف المنطلقات والنتائج ،ومن ثم نقترح تعريف إجرائي خاص بنا :

ج-**التعريف الإجرائي** :يقوم تعريفنا للأمن وفق مقاربة ما بعد بنائية تطورية حيث لا يكون بالدولة وفقط، بل التركيز على الفرد والمجتمع كذلك،حيث **هو تعدي الخوف المادي والمعنوي للأفراد،كتعبير عن رغبات الدولة.**

2 –فلسفة البحث ومجال الدراسة الأمنية وفق مقاربة التنظيمية:استنتجنا أن مفهوم الأمن ذو طبيعة بنائية تطورية،لا يجب أن يهتم بفاعل دون أخر أو بعامل دون أخر،ولكن الربط بين الفواعل و العوامل من منطلق البحث في فلسفته التنظيمية وبنيته الهيكلية المحددة له بالمفاهيم و الظواهر التي تشكل مجال دراسة.حيث رغم تواجد التوافق اللغوي و الإختلاف الإصطلاحي(من حيث المنطلقات والنتائج) القائم على المحافظة على خصائص وطبيعة المجتمعات والقيم المعتقدات السائدة فيها،**يبقى مفهوم الأمن يتطلب تتبع تطوره وفق مقاربة تحليلية من أن المفهوم والمقاربات المفسرة له تختلف من مرحلة فترة تاريخية لأخرى**.

فمنهجية التحليل تقوم حسب إعتقادنا على تحليل الدراسات الأمنية عند الباحثين ،في مستويات الدولة ،والمجتمع ،والفرد ،وتفاعلاتها في النظام الدولي ، مرتبطة فيما بينها،والبعض بتصورات اختزالية من خلا

التركيز على مفهوم دون أخر.

تطور تاريخيا الاهتمام بالمفهوم منذ ظهور الإمبراطوريات القارية وبالتحديد في القرن الخامس قبل الميلاد مع الإمبراطورية الرومانية(من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الخامس بعد الميلاد)،والتي جاءت أفكارها قائمة على القوة و الهيمنة في التعامل مع المستعمرات.تلتها دولة المدينة مع اليونان في القرن الثاني قبل الميلاد ومختلف أنماط العلاقات القائمة بين أسبرتا وأثينا ذات الطبيعة الثنائية.

أما عن الفترة المرتبطة بالتاريخ الميلادي فتجلى الاهتمام بالأمن مع الدويلات الإيطالية في القرن الثالث عشر ،إلى ظهور أركان الدولة -الأمة بعد معاهدة وستفاليا 1648،والتي أرست في ظل عقلانية ،وتصور بنائيا مركبا من حيث الأفكار لدراسة الأمن باعتبار أن لكل دولة الخصائص والأركان التالية:

- أنها دول ملكية متساوية مع التأكيد على السيادة لكل الدولة وعد التدخل في شؤونها الداخلية.
- أهمية الحروب لنشر الثقافات.
-أهمية التوسع الاقتصادي والجغرافي.

3- **من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف: مقاربة غائية**:عرفت أوروبا كمركز للعالم إذن شكلين من الفلسفة التنظيمية للأمن،فالأول كان متمثل في البحث عن فلسفة تنظيم شاملة ،أما الثاني مرتبط بكيفية تنظيم البنية التي تتفاعل فيها الدول الكبرى آنذاك [**14**].حيث عرفت عدة تغيرات تنظيمية، وبنيوية،واجتماعية لمجتمعاتها،انعكست على الجوانب دينية،والاقتصادية،والسياسية،والثقافية ،والأمنية.فكان النظام المشاعي،ثم النظام العبودي،فالنظام الإقطاعي إلى أن انتهت بالنظام الرأسمالي والذي اهتم بكيفية تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي وكيفية ممارسة السلطة وفق نمط غربي قائم على

ديمقراطية غربية،وحقوق الإنسان،واقتصاد ليبرالي حر.حيث تطور مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن النووي إلى الأمن المجتمعي والإنساني(من امن الوسائل إلى امن الأهداف).

المحور الثاني-المنطلقات الانطولوجية لمفكري السياسات والاستراتيجيات الأمنية:

جاءت الفلسفة التنظيمية للدول الأوروبية كمركز للعالم قائمة على **مركزية الدولة كفاعل انطولوجي** في أي تحليل للسلوك الدولي،منتظمة أمنيا بفلسفة شاملة وبنية محددة بعدة أسس،تشكلت في ظل نظام أمني مرتبط بنموذج بارز والمتمثل في نموذج توازن القوى،والذي صيغ في ظل شكل رياضي قائم على أن هناك خمس دول أ، ب، ج، د، ه متساوية القوى ومتماثلة في القدرات والإمكانات ا=ب=ج=د=ه،والذي عمل على تجنب حروب كبرى فيما بينها .تطور هذا النموذج بعد نهاية الحروب النابليونية ،وإرساء اتفاقية فيينا 1815 بين الدول الكبرى آنذاك والمتمثلة في إنجلترا،و فرنسا،وبروسيا ،والنمسا وروسيا،حيث عمل على الحفاظ على السلم والأمن فيما بينها لأكثر من ثلاث مئة سنة من معاهدة وستفاليا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى (1648-1914). نجحه عند البعض من الباحثين أنه كان بين دول مشتركة في العادات والتقاليد والدين،فالمنطلق الأنطولوجي لتفسير السلوك الدولي جاء مرتبط بالدولة كفاعل أساسي وحيد وأحيانا أساسي وفقط.

1-**شكل الدراسة:إبستومولوجيا التحليل لمفهوم للأمن**:ارتبط تطور مفهوم الأمن في الدراسات والحقول المعرفية العلمية الإنسانية بأشكال وأنماط للتفاعلات الدولية محددة لطبيعة السلوك الدولي، فالانتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع النووي العسكري إلى الطابع المجتمعي الإنساني،ارتبط بتحولات على مستوى الأنظمة الدولية بزوال نظام دولي وبروز أخر جديد حيث دفعت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة التفكير في طبيعة النظام الدولي القائم هذا من جهة،والتحول في ماهية الأمن بتعدي الطرح المرتبط بأمن

الوسائل إلى الاهتمام بأمن الأهداف.

تتطلب المرحلة الدولية الراهنة مقاربات مفسرة و أدوات منهجية جديدة لتصورات أمنية جديدة ،من خلال إعادة القراءة في بعض الظواهر الدولية مثل السيادة ،والحدود ،والقومية ،والعولمة ،وحل الأزمات،وظهور أفكار جديدة مثل الجماعة الأمنية ،والشراكة الأمنية ،وإعادة توزيع القوة في نظام دولي أحادي القطبية. فالتحليل الكلي للأنساق المعرفية المفسرة للسلوك الدولي قائم على التطرق لماهية الأنظمة الدولية.

2-طبيعة النظام الدولي:اهتم الباحثون بمختلف مستويات التفاعل الدولي القائم بين الوحدات السياسية فيما بينها،أو مع الفواعل الدولية المنبثقة عنها المكونة لبنية المجتمع الدولي كالأفراد والمنظمات الدولية،حيث كان التركيز على طبيعة بنية النظام الدولي**[15]** ،وكيفية تشكيل التفاعلات بين الفواعل المكونة له.فتفهم طبيعة التفاعلات الدولية وفق ترابط منسجم ميزته الديمومة والاستمرار والاستقرار للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

فبينة النظام الدولي السائد وفق التفاعلات الدولية المختلفة خاصة منها الأمنية للفواعل الدولية وسلوكياتها،في طبيعة مستقرة وديناميكية ،وان هناك محرك والمتمثل في دولة قوية تفرض تصوراتها ،والامتدادات الصادرة عن الدول كالمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية تعبر وتعكس إرادة الدول.إن طبيعة النظام الدولي مرتبطة بتأثير الوحدات المكونة له ومختلف التأثيرات التي قد تعيق أو تساعد الفواعل في كيفية بلورة تفاعلاتها.

إذ تفهم مختلف التغيرات البنيوية التي تحدث على بنية النظام الدولي من جانب أمني وفق اتجاهين،الأول يجعل منها فوضوية ،واتجاه ثان يرى العكس**[16]** إذن المداخل الفكرية الممكنة والمتاحة محددة بثنائية أمن الوسائل أو أمن الأهداف ،وثانيا بطيعة النظام الدولي فوضوي أو غير فوضوي تكون التغيرات البنيوية في بنية النظام الدولي السائد بتأثير متبادل للوحدات المكونة له،وان خصائص النظام الدولي تأثر على تلك الوحدات في ظل تأثير متبادل.

فالنظام الدولي بمثابة غاية ،فنتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر وتستطيع فرض إرادتها على الكل**[17]**

حيث الإعلان عن نظام دولي جديد،والمحدد للمرحلة الدولية الراهنة ،نحتاج في ظله إلى مقاربات وصفية ونظريات جديدة ،ومن ثم مفهوم النظام الدولي هو مقاربة تمكننا من تحليل وفهم التنظير في الدراسات الأمنية كمدخل فكري محدد بمجال فكري مفتوح فوضوي أو غير فوضوي

3- هيمنة المنظور العقلاني: تفهم العقلانية على أنها تصور للعلاقات الدولية بتجريد عقلاني لسلوك الفواعل الدولية،حيث أن منطقها قائم على أن الدول فواعل مستقلة،وأنانية،ومادية تعبر عن مصلحة أفرادها،فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الحاجات والرغبات،كالأمن والقوة والمصلحة في ظل نظام دولي فوضوي.

حيث تفهم في عملية صناعة القرار على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ،بصياغة كمية قائمة عملية حسابية من خلال تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة ،والتي تحددها شكل المكاسب سواء كانت نسبية أو مطلقة.إن الفرضية الأساسية التي تقوم عليها العملية الحسابية مرادها تاريخيا إلى القانون الطبيعي الذي بلورت أفكاره المدرسة الرواقية ،والمتعلقة بأن التماثل الفزيولوجي بين البشر يجعلهم يفكرون بنفس الطريقة في تلبية رغباتهم وحاجياتهم.

كما تفسر العقلانية في السلوك الدولي في ظل اعتبار أن مع كل مرحلة تحول دولي هناك التفكير فيما سيأتي من خلال استقراء التاريخ نلحظ أنه مثلا مؤتمر وستفاليا1648 وضع ملامح الدولة –الأمة والمرتبطة بخصائص وأركان من ذلك مبدأ السيادة والمساواة بين الدول ،وعدم التدخل في شؤون بعضها البعض.أما مؤتمر فرساي 1919 فأرسى تقسيم الحدود بين الدول،ومؤتمر يالطا 1945 فأرتبط بالنظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية ،والذي جاء في ظل ثنائية قطبية.

إن تحول الوحدات السياسية المكونة لبنية النظام الدولي القائم بالزيادة أو بالنقصان،وبالتأثير أو التأثر فيما بينها ،تفهم في ظل علاقة سببية تفسيرية بين المتغيرات من خلال :

-تحول في وظائف الفواعل الدولية خاصة الدول من خلال أن هذه الأخيرة تهتم بالسياسات العليا(سياسة خارجية وأمن)،و الامتدادات الصادرة عنها من منظمات ومؤسسات دولية تهتم بالسياسات الدنيا(تكامل واندماج اقتصادي).

-وجود سلوك دولي يمكن للوحدات السياسية- الدول- أن توجهه، و فهم التفاعلات الدولية،و المتغيرات المختلفة التي تشكلها بعزلها عن بعضها البعض،والبحث في التأثير والتأثر فيما بينها وفي المجال الذي تحدده.

-غياب البحث التام والكامل في تفسير الظواهر الدولية يجعل من الدول كفواعل أساسية في العلاقات الولية تعاني من وجود عدة ظواهر فوق قومية (مفهوم شبكة العنكبوت جون بيرتون: world society) تتعدى الدول ولم تعد تتحكم فيها من ذلك الولاء لها.

-وجود منهجية تحليل في العلاقات الدولية تقوم على الربط بين الظواهر فيما بينها في إطار شمولي ،ولا تقوم على إقصاء عامل على أخر من ذلك تصور جيمس روزينو بوجود مجموعات مصالح من تحت والنظام الدولي من فوق.أما التحليل الجزئي يقوم على اختزال التصورات في عامل واحد أساسي والعوامل الأخرى ثانوية ومن ثم التركيز على هذا المتغير التفسيري.حيث يظهر في الشعور بالولاء ،وسلوكات خضوع الأفراد لمن بيدهم السلطة .

-الترابط بين التحليل الكلي والتحليل التجزئي(التفكيكي) في فهم و تفسير الظواهر الدولية المتفاعلة في بيئة المجتمع الدولي يظهر في الدراسات الأمنية من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف.

المحور الثالث- المقاربات الأمنية المفسرة للسلوك الدولي:

صنف مارتن وايت المقاربات المختلفة في وصف نظريات العلاقات الدولية إلى ثلاثة اتجاهات الواقعيون ،والعقلانيون،والثوريون[**18**].حيث جاء التصنيف وفق مختلف النقاشات الفكرية بين منظورات العلاقات الدولية والتي تجلت اهتماماتها بالنسبة إلينا في كيفية تحديدها لمفهوم الأمن من خلال مداخل فكرية أساسها أن كل مدخل هو بديل مناقض لما سبق.

1-الاتجاه التقليدي في تفسير الأمن:المقاربة الواقعية :يقصد بالاتجاه التقليدي للأمن الإطار الفكري الذي يتبناه باحثون ،ومختصون في العلاقات الدولية في فترة تاريخية ،يعتبرون أن مفهوم الأمن

وتحقيقه يكون من وظائف الدولة فقط (يحصرون الأمن في الدولة) وتفاعلها مع الدول الأخرى.حيث تعتبر المرجعية الفكرية والمعرفية للمنطلقات المشكلة لمجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية في العلاقات الدولية تقوم على تحليل خصائص التحليل التجريبي الوضعي ،والذي يقوم على استقراء الباحث للتاريخ و لمختلف التجارب الإنسانية.حيث الاهتمام بالدولة والقوة في ظل غياب سلطة أو حكومة عالمية ،فكل الدول تسعى إلى ضمان بقاءها وتعزيز قوتها.

تصنف الواقعية ضمن خانة النظريات التفسيرية وهي كل نظرية تكتفي في تحليلاتها على تفسير الواقع وفقط،تهتم بإيجاد البنى المعرفية والمنهجية لكيفية ضبط السلوك الدولي للفاعل الدولي الدولة، من منطلق نسق معرفي كلي تام ومستقل مرتبط بها. تجعل من إمكانية إعادة صياغة المصلحة ممكنة في ظل بيئة دولية فوضوية ،حيث أما الدولة تحديات ،وتهديدات وأخطار ولا تكون إلا من دولة أو دول أخرى بإعتبار أن جوهر التهديد أو الخطر مركزي مرتبط بالفاعل الدولي الدولة القومية،ومن ثم جوهر العملية الأمنية مرتبط بالدولة .

ترجع تاريخيا الكتابات الأولى لمفكري الواقعية حول مفهوم الأمن والقوة إلى ثيوسيديديس(471-400ق م) في مؤلفه "حرب البوليبونيز"منذ خمسة وعشرون قرن،حيث كان الاهتمام بأسباب اندلاع الحرب وكيفية تحقيق السلام.أما التطبيق الفعلي لأفكار الواقعية المحددة بسياسات القوة والأمن من الجانب العملي مابين 1930-1940 **[19]**حيث كان الاهتمام:

+ أن نظام العلاقات الداخلية الدولية أساسه حالة للأمن،ولا يمكن فهم هذا النوع من المجتمع إلا في ظل ظواهر مثل الصراعات والحروب التي تعبر عن المكبوتات المختلفة للأفراد والمتنفس لذلك.

+الاهتمام بكيفية بناء الدولة والبحث عن القوة التي لا تحددها الأخلاق(الفصل بين السياسة و الأخلاق).

+الدولة فاعل أناني ،ووحيد ،وأساسي ،ومادي ،وعقلاني،تسعى إلى تحقيق أهداف رعاياها وهي أمنيا في موقع دفاعي تبحث عن الهجوم.حيث أن بتعدد الفواعل الدولية تزداد إمكانية الصراع[**20**] ومن ثم التركيز على الفاعل الدولة ،وجاءت الواقعية في واقعيات من تقليدية وجديدة رغم تركيزها على العملية الحسابية التفاضلية في إتخاذ القرار ولا تكون إلا وفق أقل ربح بأقل تكلفة (المكاسب النسبية).

نقد المقاربة الواقعية:تفسر واقعية الواقعية في عدة تصرفات ونظريات ذات **طابع حتمي**، فكان الاهتمام ببنية النظام الدولي الفوضوي،والطبيعة الشريرة للأفراد،والقوة،والمصلحة والمزج والربط بينهما في مستوى واحد لفهم سلوكيات الدول،لكن نلحظ الاختلاف الكبير بين الوسائل المحددة للأمن والأهداف والغايات الأمنية المرتبطة بالإنسان.إلا أن تراجع المقاربات التفسيرية للسلوك الدولي نتيجة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والاهتمام بالتحديات الإقتصادية،مما عجل بتراجع مفهوم الأمن القومي في ظل وظائف لم تعد ممكنا للدولة القيام بها،وفي في ظل وجود آليات دولية أثرت على هيمنة التحليل الواقعي من ذلك وجود مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة ،إلزامية قواعد القانون الدولي (الفصل 07 من ميثاق مجلس الأمن حول كيفية التعامل مع العدوان).

كما انتقدت الواقعية التي ألغت الأخلاق فجنرالات أثينا كانوا يطلبون من باقي الدول الاستسلام لهم لأنه من غير اللائق أخلاقيا إبادتهم[**21**].حيث فشل المنظور الأمني الذي ارتبط بالسياسات الأمنية العسكرية والاستراتيجيات القائمة على علاقات دولية أساسها تفاعلات بالقوة العسكرية وكانت نتيجتها الحرب العالمية الثانية،حيث ظهر منظور بديل مناقض لما سبق والمتمثل في المنظور الاقتصادي(مشروع مارشال 1952-1974)، ومن ثم تظهر إمكانية بناء السلم والأمن الدوليين بالاعتماد على القانون الدولي والمؤسسات الدولية ،عكس ما ذهبت إليه الواقعية الدفاعية (كينيت والتز 1979 ، والواقعية الهجومية جون ميرشايمر 2001).

2-المقاربة اللبرالية:ساهم التطور التكنولوجي في تطور مفهوم الأمن خارج الأمن العسكري من خلال الربط المفهوم بمفاهيم وظواهر لم يكن في السابق ممكنا ربطها ببعضها البعض حيث أشتمل الأمن الاجتماعي،والاقتصادي ،ودور الرأي العام الداخلي والدولي ،ودبلوماسية حقوق الإنسان ،وحل الأزمات .

جاءت المقاربة الليبرالية وفق منطلقات إبستمولوجية تختلف عن تلك الموجدة في المقاربة الواقعية من أن

الدولة لم تعد فاعل أساسي وحيد بل أساسي وفقط،وإمكانية التعاون في ظل نظام دولي فوضوي من خلال الإعتماد المتبادل وإبرام اتفاقيات ومعاهدات خاصة في المجال التجاري (الإقتصادي) ،أين النجاح في قطاع يؤدي إلى الإنتشار والنجاح في قطاعات أخرى ،وأهمية الفواعل الدولية الأخرى من المنظمات والمؤسسات الدولية ،ودور الأفراد.من خلال الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أين الوصول إلى المعلومات شيء مهم.

يعبر مفهوم الجماعة الأمنية عن واقع دولي مغاير للطرح الواقعي،بأن الدولة غير ممكن لوحدها ضمان أمنها ومن ثم ثمة الحاجة إلى شراكة و تكامل أمني مع دول أخرى يكون قد تحقق فيما بينها مستوى من التعاون في عدة مجالات وميادين،ما يجعل من العنف فيما بينها آمرا مستبعدا في ظل وجود فيما بينها اعتماد متبادل كبير، ويدفعها في ظل عملية حسابية للبدائل إلى خلق عدة آليات و تفعيلها لحمايتها من المخاطر الداخلية والخارجية.فإحساس المواطن بالنحن(we- feeling) من منطلق أن الديمقراطيات فيما بينها لا تتصارع ،ومن ثم الوصول إلى ما يعرف بالسلام الديمقراطي،حيث جاءت المقاربة الليبرالية في مقاربات عدة كما هو الحال بالنسبة للواقعية.فهل من العقلانية أن نجد عدة واقعيات ؟وعدة ليبراليات؟قدمت لنا المقاربة البنائية مدخل تفسيري بعيدا عن هيمنة مركزية الدولة في التحليل من خلال:

3-المقاربة البنائية:تبرز أهمية هذه المقاربة أنها تصور بعيدا عن هيمنة **التحليل النيوواقعي-النيوليبرالي**،من خلال تقديم منطلقات وتوجهات بحثية جديدة .حيث أنطولوجيا تجعل من سلوك الأفراد ينعكس في مختلف سلوكات الدول الخارجية ،بإختلاف الهويات المشكلة لهذا الفاعل الدولي والمتمثل في الدولة ،تختلف الأدوار على مستوى السلوكات الدولية(تعاون-صراع)،ومن ثم بتغير الهويات تتغير المصالح وأهداف الدول ،ومن ثم سواء الدولة أو المصلحة التي تحددها ليس شيء ثابت(معطى ثابت كما ذهبت إلى ذلك المقاربة الواقعية).

جاءت تاريخيا في أفكار كل من نيكولا اونيوف في كتابه "عالم من صنعنا1989" world of our making :rules and rule in social theory an international relations ،وكتابات ألكسندر واندت في كتبه "الفوضى ما تصنعه الدول1992" anarchy is what state make of It the social construction of power politics حيث:

-أهمية التحليل الإجتماعي عوض التركيز على الحتمية كما ذهبت على ذلك المقاربة الواقعية وتجاوز الطرح التقليدي في الأمن من أن الطابع الحتمي للقوة عسكرية، والتلازم بين القوة ،والمصلحة،والفوضى الدولية) كمعطى ثابت،رغم مركزية الدولة في تحليل السلوك الدولي على أساس ديناميكي.

-الربط بين الفاعل الدولي والبنية التي يتشكل فيها السلوك الدولي عكس الواقعية التي تفصل بين الفاعل والبنية، بمراجعة الطرح الواقعي حول حتمية الهدف ،وان الأفعال محددة بقيم وشروط هي عبارة عن محددات لأي قرار ،بالتركيز على العقلانية (الأمن كقيمة أكثر حيوية من مسائل الإستقلال والسيادة الوطنية).،حيث أن بنية السياسة الدولية إجتماعية وليست مادية.

-دور القواعد والقيم الثقافية والإيديولوجية في تحديد جوهر العلاقات.

-تحليل بنى الهويات الإجتماعية للفواعل بغرض فهم مصالحها وإيجاد تبرير لسياساتها.

-كل دولة لها هوية خاصة مبينة اجتماعيا على معايير،وقيم ،وأفكار مؤسسة وفق المحيط الإجتماعي لمفهوم المصلحة ،والهويات في جوهرها تعبر عن مصالح من منطلق أن الهوية هي تعبير عن الكيان ،وأن المصالح تعبر عن أنماط تلك الكينونة .حيث تقوم هذه البنى الإجتماعية بتشكيل هويات ومصالح الفواعل وليس سلوكها فقط.

-تقديم تصور متجدد حول الخطاب الديني،واللغوي وتأثيره في شكل التماسك الإجتماعي(شكل هويات مستقلة).حيث فشل في فهم تلك الهويات يؤذي إلى ضياعها (الهويات الفرعية) نحو نسق معرفي كلي للهوية(بروز الهوية القومية مع الهوية الدينية).

نستنتج مما سبق أنه سواء المقاربة الواقعية،أو المقاربة الليبرالية،أو المقاربة البنائية،تفسر ظاهرة الأمن الدولي وفق عملية سياسية أساسها المزاوجة بين البعد **السياسي والبعد الإقتصادي في تحليل الظاهرة**

السياسية(عملية سياسية-إقتصادية) بالتركيز على الفواعل الانطولوجية مركزية الدولة(الواقعية) ،ثم الفرد(الليبرالية) ،ثم المجتمع(البنائية)،بحيث تغير الفاعل الأنطولوجي في التحليل ولكن أهداف العملية السياسية في تفسير القرارات المرتبطة بالأمن محددة بالفاعل الفرد ومن ثم توجه ليبرالي (**جوهر التحليل لمفهوم الأمن مرتبط بالفرد**)يجعلنا نتساءل هل يمكن تصور تحليل وفق مركزية الدولة وفق أهداف مجتمعية؟

المحور الرابع نحو بناء نموذج معرفي قابل للتجريب:ما بعد البنائية

ساهمت الحرب الباردة في تحول جذري على مستوى بنية النظام الدولي الذي كان سائدا والقيم التي تهيكله ،فالتحول في الفواعل الدولية وفي بعض المفاهيم مثل التهديد،والأخطار،والأقليات.حيث ظهور مفاهيم مثل الإنتقال الديمقراطي، والحكم الراشد، والتنمية في ظل تصور شمولي،وظهور ما يعرف بأخطار الجنوب،يجعلنا نتساءل عن مختلف السياسات والإستراتيجيات الأمنية التي كانت سائدة والتي تعتبر مختلف التجارب الأمنية لما بعد الحرب العالمية الثانية مرتبطا بنموذج حلف الناتو(متلولبة)والتي قدمت لنا

1-**نحو صياغة قراءة جديدة للتنظير في الدراسات الأمنية: إن** إعادة توزيع القوة والتحول من إدارة الأزمات إلى حلها،من منطلق التوافق في التصورات الأمنية للدول المشكلة لحلف الناتو ،وغياب بديل مناقض لذلك كما كان سائدا أثناء الحرب الباردة ،أثر على منطق أمن الدولة.

-كما أن التحول من الإستراتيجية الأمنية الشاملة إلى الإقليمية [**22**]،من منطلق عملية حسابية للبدائل وفق عقلانية اكبر ربح بأقل تكلفة.

-القومية والديمقراطية كحلول دائمة مقترحة لإشكالية الأمن في العلاقات الدولية ،باعتبار أن الحدود ساهمت في تحديد الهويات،والديمقراطية ساهمت في تصور شمولي للسلام العالمي.جاء الرد في قمة حلف الناتو أفريل 1999 بواشنطن،بتقديم تصورات جديدة للأمن من خلال:

- احتمال انقطاع إمدادات بمادة حيوية كنفط مثلا.
- وقوع أعمال إرهابية انطلاقا من بلد خارج الحلف.
- نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما.
- انتهاك حقوق الإنسان.
- استفحال الجريمة المنظمة والمخدرات.
- احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد لا يجب أن تصل إليه.
- الانفجار السكاني و ازدياد الفقر ،و وللاستقرار السياسي وارتفاع مستوى التسلح والتطرف الديني.

أما بالنسبة للاجتماع في لشبونة بالبرتغال 2010 فأهتم الحرب في أفغانستان ،والدرع الصاروخي في أوروبا،ومحاربة الإرهاب ،والجريمة المنظمة على مستوى عشر السنوات القادمة.

2-القصور المعرفي في تفسير ظاهرة الإرهاب الدولي وفق مقاربة بنائية:منذ نشأة التفاعلات الدولية للسلوك الدولي جوهر القوة الدولية أرتبط بالقارتين أوروبا-أسيا،لكن بعد الحرب الباردة أصبحت لأول مرة أمريكا القوة المهيمنة خارج القارة الاوراسية.فنهاية الحرب الباردة أجبرت الدول على إدخال تغيرات في تطوراتها الأمنية والإستراتيجية،إذ إن مختلف التجارب الأمنية الأمريكية ارتبطت بحلف الناتو[**23**] فحسب ستانلي هوفمان المرحلة الدولية الراهن تقوم على ثلاثة انشغالات:

- كيفية التحكم في النتائج في ظل السعي إلى امتلاك موارد أكبر.
- نقص القدرات التي تواجه القوى الكبرى في ظل هيمنة المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية.
- إن القوى الكبرى مجبرة على التنازل إذا ما أرادت وضع نظام دولي يخدم مصالحها.**[24]** وهذا ما
- يجعل أن هناك إمكانية للتفاوض والتنازل.

تقوم مختلف المقاربات التي تناولت مفهوم الأمن على نقاشات ارتبطت بأفكار مختلفة،حيث مثلا الليبرالية رأت في الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي حل من الحلول المقترحة لإشكالية اللاأمن**[25]** في العلاقات الدولية(إيمانويل كانط)،بحيث التعاون بين الدول يحد من النزاعات والحروب.

أما النقاش الفكري حول الأمن بين الواقعية والليبرالية ارتبط بالتحولات الحديثة التي كانت سبب بروز الأمن النقدي مثلا ،بتأثير أفكار جامعة فرانكفورت (ثيودور أدرنو و يورغن هبر ماس) والمرتبطة بنمو سلم المعرفة والأدوات التحليلية.جاء الاهتمام بالأمن الجماعي والذي ارتبط نظريا بالوظائف التالية :

- الرد على أي عدوان أو محاولة لفرض الهيمنة.
- اشتراك كل الدول .
- الدول الأعضاء في الأمن الجماعي تتعاون مع بعضها البعض بتنظيم رد عسكري ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة.(مثلا الجامعة العربية ،والإتحاد الأفريقي كتصورات ضد مفهوم الأمن القومي).

إلا أن هناك اعتقاد من أن الأمن القومي كبديل للأمن الجماعي والتحالفات وكحركة مضادة للأمن الجماعي،فالأمن التقليدي يعطي أهمية لدور الدول و المنظمات الدولية للإعداد للاتفاقيات الدولية ،وتنظيمها لا يعني بالضرورة التزام الدول بتنفيذ تعهداتها.

3-**فوضى الأفكار والبناء الفكري: نحو مقاربة تأسيسية جديدة** تقوم المقاربة البنائية في الدراسات الأمنية

على الموازنة بين البعد المادي وغير المادي في تفسير السلوك الدولي وظاهرة الأمن ،حيث أهمية القوة ،ودور الدولة ،وأهمية الموارد المادية في التحليل بالإضافة إلى دور الهويات والمثل والقيم.في ظل الاستمرارية في هيمنة المقاربة السياسية-الإقتصادية في تحليل العملية السياسية (المرتكزة على الفرد و العملية الحسابية التفاضلية للمكاسب ومن ثم على تحليل الظاهرة الأمنية ،ومن ثم لا يمكن تفسير ظاهرة الإرهاب الدولي بالإعتماد على المزاوجة التوفيقية للأمن بمستواه الصلب(Hard)أو اللين (Soft) حيث يقوم تشكيل الهويات بشكل انتقائي**[26]**فالتلازم بين الهويات والمصالح ،حيث المصالح دون هويات تفتقد الهدف الصحيح،أما الهويات دون مصالح تفتقد للدافع .فالمصالح والهويات تتشكل بمعرفة بعدية عبر التفاعل الذي تنخرط فيه الفواعل وليس سابق لها،حيث الفاعل الدولي لا يمكن أن نعرف ما يريده قبل أن نعرف من يكون،وفق تحليل المفاهيم ،وتطورها،وأهدافها،من منطلقات هي إعادة لصياغة مفهوم الأمن.

عكس الواقعية التي تعتبر السلوك الدولي علم تفسيري،المقاربة البنائية مقاربة تكوينية نقدية مهتمة بهوية الدولة وكيفية تشكيلها وتأثيرها على الأمن القومي،لما للبيئة الثقافية الدولية دور في تشكيلها ككيانات ،أو عبر مرور الزمن ،أو تؤذي إلى بعض الاختلافات في طبيعة الدولة.

تعتبر البنائية أن هوية الدولة متغيرة ،وتحددها اطر تاريخية ،و ثقافية واجتماعية متغيرة من فترة تاريخية لأخرى مما يجعلها تحدد سلوك الدولة الآني والمستقبلي.فالحرب الوقائية حسب واندت ليست إلا نتيجة طبيعة توازن القوى**[28]**إلا أن تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن ضد الحوثين ليس توازن القوى ولكن يخدم مصلحة دولة على حساب دولة.

-أن طبيعة التهديدات للجماعات الإرهابية مرتبطة بهوية واحدة مشكلة من أفراد،أما البنائية فتركيزها على القيم والبنى الإجتماعية.

-أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى تغيير الوضع القائم (من خلال بعده السياسي خاصة)،حيث مصالح تلك الأفراد تظهر في طبيعة وهوية الجماعة الإرهابية والتي قد تختلف في البعد الثقافي أو اللغوي.

-التحول في مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن النووي ،إلى الأمن المجتمعي والإنساني،يجعل في الظرفية الراهنة أن كل هذه الأشكال التي عرفتها الدراسات الأمنية والإستراتيجية ممكن حدوثها في ظل أن مصادر التهديدات والأخطار (مؤقتة ودائمة)(داخلية وخارجية)(رئيسية وثانوية). قد تستعمل من قبل الجماعات الإرهابية يجعل من السؤال الرئيسي في التنظير في الدراسات الأمنية من يجب أن يؤمن الدولة أم الفرد؟

-إن مركزية التحليل بالدولة للسلوك الدولي تجعل في ظل هذه التهديدات اللاتماثلية لا ترتبط بالدولة وإنما بأفراد وجماعات وهذا مآزق أمني جديد(ترتبط بالفرد أو الدولة على حد سواء من حيث الأضرار)لكن يجعل من **أن منطق أمن الدولة هو السائد.**

-لكن الهويات المستقلة للأفراد تجعل من إمكانية التفكك المجتمعي واردة ،لأن طبيعة النظام مشكل من إدراكات خاصة (هوية الفاعل ورغباته)
-إن الإرهاب أو الإرهاب الدولي فكر وهوية مغايرة لما هو موجود (يجعل من مراجعة نظام الأمن،وتفوت تأثير الأفكار أمر وارد).
مما سبق نستنتج أن البنائية لن تستطيع تقديم لنا حلول لظاهرة الإرهاب الدولي من خلال أن :
*تعتبر البنائية أنه لا يوجد معطى ثابت ،يجعل من تشكيل الأفكار متدبدبة ،حيث لا يمكن بناء وضع واضح وجلي(ولكن الأمن معرفة مسبقة للأفراد).
*غياب إدراك جيد للواقع في ظل هويات ومعطى نتغاير ،يجعل على المستوى الأمني لا يمكن بناء إستراتيجيات أمنية واضحة ،ومن ثم كيفية محاربة الإرهاب الدولي).
*غياب معطى ثاب حول مفهوم الأمن يجعل من المفاهيم مؤد لجة ،في ظل إمكانية إعتبار هذه المقاربة أنها موجهة لخدمة ،فرد ،أو جماعة ،أو دولة ،أو نظام.
*كما أن للأفكار والتصورات تحدث في أذهان الأفراد ،ومن ثم لا نستطيع تقييم تلك الأفكار
خاتمة:نعاني في تحليل مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وكيفية تفسير السلوك الدولي من عدة إشكالات سواء على مستوى التعريف،والذي حاولنا من خلاله تقديم تعريف إجرائي،وعلى مستوى المقاربات المفسرة للسلوك الدولي،والتي جاءت وصفية متعددة الإختصاصات من خلال توجه نحو صياغة مقاربة مفسرة للأمن الدولي ما بعد بنائية سواء من حيث المنطلقات الانطولوجية أو الأبستمولوجية.حيث جاء النقاش النظري حول هيمنة التحليل الوضعي وما بعد الوضعي في إشكالية التحليل وفق التركيز على البعد المادي أو القيمي من جهة أو المزاوجة بينهما ،بحيث تكمن المرجعية في ذلك أن الهدف الرئيسي من تحليل الظواهر الدولية لا يخرج من كونه مرتبط بالعملية السياسية والمحددة لمنطق أمن الدولة -والتي تزاوج بين البعد السياسي والاقتصادي (العملية السياسية: عملية سياسية –إقتصادية) تركز على دور الفرد وتحقيق
المكاسب في ظل عملية حسابية تفاضلية.
إن قصور التحليل البنائي لظاهرة الإرهاب الدولي يجعل من إستمرار المشاكل وغياب الحلول ،ويجعل من الفشل هو مضاعفة للمشاكل،أم التحليل ما بعد بنائي المقترح يقوم على إعتبار أن العملية السياسية والمحددة لمنطق أمن الدولة لا يخرج من كونها عملية سياسية بأهداف إجتماعية ولكن وفق عملية حسابية تفاضلية مرتبطة بالمجتمع،حيث النقاش المستقبلي هو نحو صياغة مقاربة تقوم على تحليل وفق مركزية الدولة وفق أهداف مجتمعية فالنموذج المعرفي المقترح حول الأمن في علم العلاقات الدولية يكون أنطولوجيا بالدولة ،وإبستومولوجيا بالمجتمع.

الهوامش

1-HOFFMAN STANELY(1960) **CONTMEPORARY THEORY OF INTERNATIONAL RELATION**S ,PRENTICE HELL PP 30-56
2-Burchill Scott (1996)**theories of international relations**, new York st martin's press pp 21-24.
3- Frederic Suppe ,(1974)**the structure of scientific theories** ,university of Illinois press , united states of America , P ,15
4-محمد طه بدوي ،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،بدون تاريخ ،ص 34 .
5- Morgenthau Hans (1978)**politics among nations struggle for power** ,oxford cloredon press ,p71
6- MICHAEL CLARKE AND BRIAN WHITE (1995) ,**UNDERSTANDING FOREIGN POLICY SYSTEMS AAPROACH** ,ENGLAND EDWARD ELGAR PUBLISHING PP 60-90.

7- KAREN E .SMITH :**THE EUROPEAN NEIGHBOUHOOD POLICY** ,INTERNATIONAL AFFAIRS PP(757-773) VOL 81 N :04 ,2005,P757

8- Morgenthau Hans, pp 89-110

—9روبرت مكنمارا (1970)**جوهر الأمن** ،ترجمة يونس شاهين ،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،ص 125

10-ARENDT LEPJERT (1971),**COMPARATIVE POLITICS AND COMPARATIVE METHODS** ,AMERICAN POLITICAL SCIENCE REVIEW VOL IXV SEPTEMBER ,PP560-660

11-Alexender Wendt ,**anarchy is what state make of It the social construction of power politics in international organzations,volume 46 spring pp 391-425 p 401**

12-BARRY BUZAN RICHARD LITTLE (2000) **INTERNATIONAL SYSTEM IN WORLD HISTORY :REMAKING THE STUDY OF INSTRNATIONAL RALATIONS** ,OXFORD UNIVERSITY PUBLISH PP 56-99

13-Barry Buzan (1991)**people ,state, and fear an agenda for international security ,study in post cold war era** ,2nd Edition Lynne rienner Publisher, p 4

—14جون بليس وستيف سميت(2004)**عولمة السياسة العالمية** ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،دبي الإمارات العربية المتحدة ،ص 78

15-KAPLA N MORTON (1974) **ON SIX MODELS OF INTERNATIONAL SYSTEM** ,IN JAMES ROSENAU INTERNATIONAL POLITICS AND FOREIGN POLICIES LONDON SAGE PUBLICATIONS PP 4-36

16-Martin Wight(1975),**power politics** ,edited by Hadley Bull an d caristen holbroad ,penguin books ,royal Institute affairs ,p 101

17-Robert Kagan ,**la puissance et la faiblesse (les états unies dans le nouvel ordre mondial**)hachettes littératures ,édition Plon France p 3

18-Ken Both and Steve Smith (1997)**international relations theory today** ,the Pensylvania state press university ,university Park ,second printing p 12

19-Charles mc cleland : « on the fourth waves ,past and futures of international relations » pp(15-37)in James Rosenau the analysis of international politics

20-DEUTSCH KARL (1968)**THE ANALYSIS OF INTERNATIONAL RELATIONS** PRENTICE HELL INC NEW JERSEY PP 40-75

21-Klaus Geird Geisen(1992) ,**l'ethique des relations internationales :théories anglo-américaines contemporaine**s ,établissement Emile bruyant ,Bruxelles Belgique p 67

22-- Ken Both :" security in anarchy realism in theory and practice " 322-337,in Andrew Link later ,international relations critical concepts in political science , volume 1 , Routeledge ,Taylor and Francis group ,London and New YORK first published 2000 , simultaneously in usa and Canada ,reprinted in united states of America, 2001 .p328

23-Jim Georges (1994)**discouses of global politics :critical(re)introduction to international relations**,lynne rienner Publisher boulders ,Colorado printed in United states of America p 207
24-Stanley Hoffmann (1982)**le dilemme américain :suprématie ou ordre mondial** ,collection politique comparée ,economica ,France p 259
25-Ken Both « security in anarchy realism in theory and practice pp 322-337 in Andrew Linkalater
26- ALEXENDER .E.WENDET :"the agent –stucture problem in international relations theory " pp 499-526 in Andrew Link later ,international relations critical concepts in political science , volume 2 , Routeledge ,Taylor and Francis group ,London and New YORK first published 2000 .
27- ALEXENDER .E.WENDET : ibid. .p333